

السياسات الحكومية المطلوبة لتطوير القطاع الخاص في قطاع غزة بعد المصالحة

Government policies required for the development of the private sector in the Gaza Strip after reconciliation

نبيل جمال عبد النبي

مازن صلاح العجلة

جامعة الأزهر - غزة

2019/3/21

تاريخ القبول

2018/8/6

تاريخ الاستلام

ملخص:

اهتمت هذه الدراسة بخطورة ما وصل إليه حال القطاع الخاص خلال فترة الدراسة (2007-2016) والتي اتسمت بالتراجع وضعف الاداء. لذلك سعت الدراسة لتقييم أداء القطاع الخاص وتحديد التحديات التي تواجهه سعياً لتحقيق هدف الدراسة الرئيسي وهو اقتراح المحاور للسياسات الحكومية المطلوبة لرفع كفاءة القطاع الخاص وتعزيز دوره. وخلق بيئة أعمال فاعلة. لذلك ناقشت الدراسة أداء القطاع الخاص باستخدام عدة مؤشرات، حيث استعرضت هيكل القطاع على صعيد تطور عدد المؤسسات العاملة وخصائصها وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتم كذلك استعراض وتحليل حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي والاستثمار والصادرات واستيعاب الأيدي العاملة، ثم تطرقت إلى واقع التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها القطاع الخاص خلال الفترة قيد الدراسة. وظهر هذا التحليل أن كافة المؤشرات التي استخدمت تراجعت خلال فترة الدراسة متأثرة بتداعيات منظومتَي الانقسام والحصار. وبناء على ذلك تم تحديد التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تطور القطاع الخاص، لتنتهي الدراسة باقتراح حزمة من السياسات الحكومية المطلوبة على صعيد السياسة المالية والنقدية وكذلك السياسات المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال وتطوير قطاع خدمات الأعمال وذلك في سياق الرؤية والأولويات الوطنية التي حددتها السلطة الوطنية في خطتها الوطنية للتنمية.

Abstract

This study is concerned about the seriousness of the situation of the private sector after a decade of decline and weakness. Therefore, the study sought to assess the performance of the private sector and to identify the

challenges facing it in order to achieve its goal, namely, to propose the axis of government policies required to develop the efficiency and role of the private sector in the Gaza Strip. Therefore, the study extensively discussed the performance of the private sector using several indicators. The study reviewed the structure of the sector in terms of the development of the number of operating institutions and their characteristics and their distribution to different economic sectors. The private sector's share in GDP, investment, exports and labor absorption was also reviewed and analyzed. It also touched upon the reality of credit facilities obtained by the private sector during the previous decade. This analysis shows that all the indicators used have declined over the past decade, influenced by the fragmentation of the systems of division and siege. Accordingly, the internal and external challenges to the development of the private sector have been identified. The study concludes by proposing a set of government policies required in terms of fiscal and monetary policy as well as the policies required to improve the business environment and develop the business services sector in the context of the national vision and priorities set by the Palestinian National Authority in its plan of national development.

المقدمة:

خلفية المشكلة

واجه القطاع الخاص في قطاع غزة غداة الانقسام في يونيو 2007 جملة من التحديات الصعبة، تزايدت، وبشكل تراكمي، على مدى عقدٍ من الزمان، في سياق بيئة أعمال مناوئة وخطرة تأسست بإجراءات حادة ومستمرة لمنظومتَي الانقسام والحصار. ذلك أن القطاع الخاص شهد كافة أنواع المعوقات التي أدت إلى تراجع دوره ومكانته الاقتصادية بشكل مستمر. لقد أفضى هذا الواقع، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى تراجع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، من 83.3% عام 1997 إلى 65% عام 2016. كذلك تراجع دوره في استيعاب الأيدي العاملة ليصل إلى 53.2% عام 2008 بعد صدمة الانقسام والحصار، وبدء في التحسن التدريجي ليصل إلى 63.6% عام 2016، نتيجة تراجع حاد في دور القطاع الحكومي في استيعاب الأيدي العاملة. ليس ذلك فحسب، فإن دور القطاع الخاص الريادي في التصدير والاستيراد، ومن ثم في توفير السلع والخدمات، شهد تراجعاً كبيراً، حيث توقف تصدير السلع من غزة كلياً، ثم بدأت عملية التصدير ببطء شديد عام 2010، وهي حتى تاريخه لم تشكل إلا 15% من حجمها عام 2006. وعلى صعيد الواردات، بات القطاع الخاص غير قادر على استيراد الكثير من المواد الخام نتيجة السلع الممنوعة وفقاً لقائمة السلع ذات الاستخدام المزدوج التي وضعتها إسرائيل لتقييد واردات قطاع غزة. أضف إلى ذلك فقدان القطاع الخاص للقدرة على الانتاج نهائياً غداة كل اعتداء عسكري، نتيجة ما يترتب على هذه الاعتداءات من تدمير آلاف المنشآت الصناعية والزراعية والخدمية.

تحديد المشكلة:

في ظل التحديات التي واجهها القطاع الخاص وما زال، من الأهمية بمكان رد الاعتبار له ولدوره في النشاط الاقتصادي، وبافتراض تحقيق المصالحة الفلسطينية فإن عودة السلطة الوطنية الفلسطينية لقطاع غزة يعتبر شرطا ضروريا وهاما لخلق بيئة أعمال مواتية للقطاع الخاص. تأسيسا على ما سبق يمكن صياغة تساؤل الدراسة الرئيس وفقا لما يلي: **ما هي السياسات الحكومية المطلوبة لتطوير القطاع الخاص وخلق بيئة أعمال مواتية لنشاطه الاقتصادي؟** ويترتب على هذا السؤال وجود أسئلة فرعية تتمثل في:

- ما هي المؤشرات الرئيسة لتراجع القطاع الخاص خلال فترة الدراسة (2007-2016)؟
- كيف أثر عدم وجود حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية وسياساتها على القطاع الخاص؟
- ما هو أثر ضعف القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي؟

أهداف الدراسة:

- يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة بطبيعة تساؤلها الرئيسي، ومن هنا فإن هدف الدراسة هو اقتراح المحاور الرئيسة والتفصيلية للسياسات الحكومية المطلوبة لتطوير كفاءة ودور القطاع الخاص في قطاع غزة، وخلق بيئة أعمال فاعلة. وفي سياق هذا الهدف الرئيس تبرز أهداف أخرى، أهمها:
- استعراض وافٍ لمظاهر ضعف القطاع الخاص وتراجع دوره خلال العقد السابق.
- تحديد وشرح أهم التحديات التي واجهها القطاع الخاص خلال هذه الفترة.
- مناقشة علمية لطبيعة وحجم التدخلات الحكومية وآلياتها.

منهجية الدراسة:

استندت الدراسة بشكل رئيسي إلى الأسلوب التحليلي لأنشطة القطاع الخاص وسبل تطويره، وقامت بالخطوات البحثية اللازمة من مراجعة الدراسات السابقة، وتجميع البيانات الثانوية وتحليلها. قام الباحثان بالإطلاع على أهم الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي ناقشت موضوع الدراسة. أما البيانات الثانوية فإنه تم الحصول عليها من مجموعة من تقارير الجهاز المركزي للإحصاء مثل تقارير الحسابات القومية وتقارير المسوح الاقتصادية والتعداد العام للمنشآت. وتم صياغة السياسات بالاستئناس بدراسات وتقارير محلية، إضافة إلى تجارب إقليمية ودولية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص و دعمه يبرز من خلال دوره كعامل رئيسي في التنمية انطلاقا بما يتميز به هذا الأخير من روح المبادرة و تحمل الأخطار والتوجه نحو الإبداع و الابتكار بما يضمن له القدرة على التنافس، والتأثير إيجابا على عملية النمو الاقتصادي و الحد من الفقر، وتوليد الدخل وفرص العمل.

فلسطينياً، فإن تراجع القطاع الخاص في قطاع غزة جراء التحديات التي واجهها بفعل الانقسام والحصار، قد أضرت بالبنية الإنتاجية للاقتصاد، ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع كونه يناقش قضية خطيرة تمس الاقتصاد الوطني ومعيشة الناس، إضافة إلى رد الاعتبار لدور القطاع الخاص بإبراز هذه المشكلة والمساهمة في اقتراح الحلول المناسبة لها.

الخلفية النظرية والدراسات السابقة

الخلفية النظرية

تستند الفلسفة الاقتصادية لوجود القطاع الخاص على النظام الاقتصادي الحر الذي يعطي الدور الأكبر في النشاط الاقتصادي لهذا القطاع. وعليه، فإن المدخل النظري للقطاع الخاص يقتضي أولاً البحث في أدبيات النظرية الاقتصادية عن طبيعة هذا القطاع، تمهيداً لتحديد الإطار المفاهيمي له.

التأصيل النظري:

تُقسم النظرية الاقتصادية القطاعات الاقتصادية إلى أربعة قطاعات هي العائلي والأعمال والحكومي والخارجي. حيث يتم الجزء الأساسي من النشاط الإنتاجي عادةً، في قطاع الأعمال (القطاع الإنتاجي) الذي يتكون من الوحدات الإنتاجية التي يضمها القطاع الخاص. وتُحسب مساهمته في إجمالي الناتج من خلال حسابات الإنتاج والدخل الخاصة بالوحدات الاقتصادية لهذا القطاع (صقر، 1983، ص41). من الأهمية بمكان التأكيد على الربح كمعيار رئيسي يحرك القطاع الخاص، فمشروعات القطاع تقوم بأنشطة إنتاجية تهدف إلى الربح، وتشمل المشروعات الخاصة والتعاونية سواء كانت فردية أو في شكل شركات (رضوان، 1990، ص91). وقد ركز العالم الاقتصادي جون ماينارد كينز على دور الربح وتكلفة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال (المنظمون)، حيث أوضح في معرض حديثه عن الطلب الفعال أن المنظمين عند استخدامهم لحجم معين من العمل يتكبدون تكاليف محددة سعياً لتحقيق الربح الذي يأتي من الفرق بين الإنتاج الناجم عن الاستخدام ومجموع كلفة عناصره وكلفة استعماله. وبشكل كلاً من الربح وكلفة العناصر الدخل الإجمالي الناتج عن الاستخدام الذي يقدمه المنظمون (كينز، 1962، ص46). ويرتبط قطاع الأعمال بالقطاعات الأخرى، وخاصة العائلي، الذي يقدم له مجمل الدخل الشخصي المتولد من مدفوعات قطاع الأعمال، فجميع الأجور والرواتب والفائدة ودخول الملاك، إنما تتولد في قطاع الأعمال وتُمر إلى القطاع العائلي لتصبح دخلاً شخصياً. وهو في ذات الوقت يرفد ميزانية الدولة بالضرائب التي يدفعها، جراء أنشطته الإنتاجية التي يُقدم من خلالها للمجتمع سلعاً رأسمالية وغير رأسمالية (خليل، 1985، ص42). كما يمثل الاستثمار الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية المختلفة للقطاع الخاص جزءاً مهماً من الاستثمار الكلي في الاقتصاد القومي، ناهيك عن مساهمته بحصة

السياسات الحكومية المطلوبة لتطوير القطاع الخاص في قطاع غزة بعد المصالحة

وافرة من الادخار القومي أيضاً (صقر، 1983، ص73). وبإضافة مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الخارجية والمتمثلة بصافي الصادرات (الصادرات - الواردات)، في متطابقة الحسابات القومية الرئيسية المعروفة ($GDP = C + I_g + G + X_n$) يتحدد مستوى الناتج المحلي الذي يساهم فيه القطاع الخاص بالجزء الأكبر، في ظل نظام يقوم على مبادئ السوق الحر

المفهوم النظري للقطاع الخاص

تتبع أهمية تحديد المفهوم من تعدد الآراء وتباينها، إضافة لضرورة الاستناد إلى مفهوم يلائم طبيعة البحث ويساعد في بسط مكوناته وتحقيق أهدافه. وتحفل أدبيات الموضوع بالعديد من المفاهيم، حيث يشير القطاع الخاص وفقاً لما أورده (Slahub, 2013, p1) إلى المنظمات التي لديها استراتيجية أساسية للاضطلاع بأنشطة تسعى إلى الربح، عن طريق إنتاج السلع والخدمات والتجارة. بينما تحدد الوكالة الكندية للتنمية الدولية (White, 2008, p5) القطاع الخاص باعتباره " القاعدة التنظيمية الأساسية للنشاط الاقتصادي في اقتصاد قائم على السوق يكون فيه رأس المال مملوكاً ملكية خاصة، والأسواق والمنافسة وتوزيع الأرباح والإنتاج واتخاذ القرارات والمخاطر تكون جميعاً نتيجة للمبادرة الخاصة ". وهناك من حدد تعريفه بناء على معيار الملكية فقط، حيث أشار (Lienert, 2009, p4) إلى أنه يمكن تعريف الحدود بين القطاعين العام والخاص على أساس ملكية الوحدات المؤسسية، ومن ثم عرف القطاع الخاص بأنه " الوحدات الاقتصادية التي يملكها القطاع الخاص التي أنشئت بموجب القانون (الشركات) وهي موجهة نحو تحقيق الأرباح ". وذهب (الكواز، 2008، ص7) لاعتباره " ذلك الجزء من الاقتصاد غير خاضع لسيطرة الحكومة، ويدار وفقاً لاعتبارات الربحية المالية ". بينما حدده (العياري، 1996، ص13) بمجموع النشاطات الإنتاجية ذات الصبغة الفردية أو الأسرية (Households) أو المؤسساتية (Corporation) التي تقوم أساساً على المبادرة الحرة والتدبير الحر ومخاطر السوق (Market Risk). وخلص القول أن المفاهيم التي تم استعراضها أعلاه تتقاطع في كثير من مضامينها، وترسم ملامح القطاع الخاص معتمدة على معايير نظام السوق الحر، وهي الملكية الخاصة والحرية وعدم تدخل الدولة والسعي لتحقيق الربح. وتميل الدراسة إلى تبني مفهوم الوكالة الكندية للتنمية الدولية الذي يتضمن هذه المعايير بشكل واضح يساعد في تحليل قضايا البحث في أنشطة القطاع الخاص الفلسطيني ومستقبله في قطاع غزة.

3.1.2. المفهوم الفلسطيني للقطاع الخاص:

يمكن الوصول لهذا المفهوم بالرجوع إلى تقارير الحسابات القومية السنوية التي يُصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث يُحدد القطاع الخاص بمنظور الحسابات القومية بأنه مجموعة من الوحدات المؤسسية المشتركة في مهامها وسلوكياتها وأهدافها. ويشمل: قطاع الشركات غير المالية، قطاع الشركات المالية، وقطاع الأسر المعيشية، قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح

التي تخدم الأسر المعيشية، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، ص33). من الواضح أن هذا التعريف يعتبر كل ما هو خارج سيطرة الحكومة واقعاً ضمن نطاق عمل القطاع الخاص. ويستند هذا التعريف لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لعام 2008 (United Nation et. al., 2009, p57) الذي يميز بين نوعين أساسيين من الوحدات المؤسسية وهما البيوت والكيانات القانونية (وهي التي يتم إنشاؤها بغرض الإنتاج).

2.1. الدراسات السابقة

رغم وفرة الأدبيات الصادرة عن القطاع الخاص الفلسطيني، إلا أن القليل منها يتعرض لما حدث للقطاع الخاص الفلسطيني في قطاع غزة تحديداً خلال الفترة (2007-2016)، والقليل أيضاً من هذه الدراسات قام بوضع تصورات لتطوير القطاع الخاص بعد المصالحة. والأصل في الاطلاع على الدراسات السابقة الاستفادة منها والبناء عليها وتجنب التكرار، خاصة إذا كان الموضوع المطروح محط اهتمام الباحثين نظراً لأهميته للاقتصاد الوطني، وهو ما ينطبق على القطاع الخاص ودوره وتطوره. لذلك تم البحث في أدبيات الموضوع بما يتلاءم مع القضايا الرئيسية للبحث، وهي القطاع الخاص في غزة، المصالحة، والسياسات الحكومية المطلوبة لتطويره. وغالباً ما وجدنا أحد هذه القضايا فقط بينما لم يتوفر دراسة تشمل قضايا بحثنا الثلاث. اهتمت دراسة The Portland Trust (2010) بواقع القطاع الخاص في غزة بعد العام 2007، لتحديد التغيرات والتدخلات لدعم القطاع الخاص، واكتفت الدراسة باستعراض إمكانية تعزيز هذا القطاع من خلال الشركات الكبيرة باستخدام مدخل الترابط بينها وبين الشركات الصغيرة، ولكنها لم تتطرق إلى دور السياسات الحكومية خاصة بعد المصالحة، فعند إعداد الدراسة (2010) لم يكن هناك حديثاً عنها. أما دراسة (عيسى وحلس، 2015) فقد هدفت إلى التعرف على قدرة القطاع الخاص في توليد فرص عمل دائمة ومناسبة لحل مشكلة البطالة في قطاع غزة، وتعرضت لبعض السياسات الحكومية المطلوبة في توصياتها فقط دون مناقشة وافية لهذه السياسات، ناهيك عن عدم التعرض لتأثيرات المصالحة تمثيلاً مع أهداف ومبررات الدراسة.

ومن الدراسات التي ناقشت موضوع المصالحة وتأثيراتها على الوضع الاقتصادي في قطاع غزة دراسة (العجلة، 2014) التي ركزت على السيناريوهات المتوقعة للوضع الاقتصادي بعد المصالحة، وأشارت سريعاً إلى دعم وتطوير القطاع الخاص في إطار خطط السلطة التنموية، وفي ظل سياسات حكومية محفزة لتفعيل القطاعات الإنتاجية، وقطاع التصدير. وكذلك دراسة (عودة، 2014) التي تحدثت في محورها الأخير، بعد تحليل الواقع الاقتصادي، عن متطلبات ما بعد المصالحة، حيث طالبت بتعزيز قدرة القطاع الخاص والتوجه نحو خلق فرص عمل عبر المشاريع

السياسات الحكومية المطلوبة لتطوير القطاع الخاص في قطاع غزة بعد المصالحة

الصغيرة والاهتمام بتقديم دعم حقيقي لقطاعي الزراعة والصناعة، وحماية المنتج الوطني. ولكن الدراسة لم تقدم تصوراً تفصيلياً عن السياسات الحكومية المطلوبة بشكل شمولي وتفصيلي. وهناك العديد من الدراسات التي تحدثت عن القطاع الخاص في فلسطين عموماً مثل (The Portland Trust, 2013)، (Al multaqa,2002)، (Sharia, et al,2014)، (Bank, 2012)، (ماس،2017). فقد اهتمت دراسة (The Portland Trust, 2013) في سياق مبادرة «ما بعد المعونات الاقتصادية» بسبل تعزيز التنمية المستدامة، وتحفيز النمو طويل الأجل، وتوفير فرص العمل. وتهدف المبادرة لاستكشاف الفرص الاستثمارية التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص. وكيفية تعزيز نمو القطاع الخاص (بدعم من الحكومة) وتحويل هذا النمو إلى توفير فرص عمل مستدامة ونمو اقتصادي مؤثر. في حين كانت دراسة (Al multaqa,2002) أكثر الدراسات اهتماماً بالسياسات الحكومية المطلوبة لتطوير القطاع الخاص حيث وضعت العديد من التوصيات تشمل الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع الخاص، إطار الهيكل المؤسسي، تطوير دور السلطة كرافعة تنموية وتوجيهية للنشاط الاقتصادي، توفير شبكة أمان للقطاع الخاص، تطوير الخدمات المساندة والخدمات المالية المقدمة له.

أما دراسة (World Bank,2012) فقد ناقشت أهم القضايا التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، والخطوات التي يمكن اتباعها لتحقيق نمو يقوده القطاع الخاص. وتعرضت للسياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وأكدت بأن خطوات السلطة لتحقيق الاستدامة المالية، غير كافية ما لم يتحقق نوع من الاستقرار السياسي يسمح للقطاع الخاص بأن يشهد نمواً سريعاً ومستداماً. هذا في الوقت الذي ناقشت فيه دراسة (ماس،2017) الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تدخل مباشر بإنشاء صندوق استثماري خاص مشترك بمبلغ 250 مليون دولار مناصفة بين القطاعين بهدف إطلاق وتمويل مشاريع استثمارية ذات جدوى اقتصادية للمساهمة في حل مشاكل الفقر والبطالة. وتأتي هذه الدراسة لتساعد في عرض دور كل من الحكومة والقطاع الخاص في العملية الاستثمارية وإمكانية عمل ترتيبات تعاقدية تحقق الأهداف المشتركة، وفقاً لتجارب بعض الدول والممارسات الدولية المثلى. وتقاطعت دراسة (Sharia, et al,2014) مع دراسة ماس بتركيزها على الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث ناقشت تجارب سابقة للحوار بينهما والنتائج التي تحققت. وتوصلت إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص لم تصل بعد إلى مستوى شراكة حقيقية ولم يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها بعد، وهو ما طالبت بتحقيقه لنجاح الحوارات القادمة.

على الصعيد الاقليمي العربي، حاولت دراسة (بودخدخ،2011) عن الاقتصاد الجزائري، أن تجيب على تساؤل رئيسي لها وهو "ما هي جملة الآليات والإجراءات التي تشكل الإطار الرئيسي

لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؟" ثم وضعت الدراسة مقترح للسياسات عبر ثلاثة محاور: تحسين مناخ الأعمال، توفير التمويل اللازم والشركة بين القطاعين. لكن دراسة (Aaron, et al, 2008) استهدفت تقييم الوضع الحالي لتنمية القطاع الخاص في الأردن، مع التركيز على الصناعة القائمة على المعرفة. وتوصلت الى أن مبادرات النمو الاقتصادي في الأردن، تدعو الى إعادة هيكلته لتركيز حوافز النمو على الصناعات القائمة على المعرفة في البلاد، لكنها رغم ذلك لم تتطرق بشكل تفصيلي للسياسات الحكومية المطلوبة. وفي سياق الدراسات العربية، أيضاً، نجد أن دراسة (Saif & Ghoneim, 2013) ركزت على تداعيات ثورة 2011 في مصر على وضع الاقتصاد المصري عامة، والقطاع الخاص تحديداً، ورأت أنه في ظل هذه الازمة يجب على القطاع الخاص والحكومة ، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ، العمل لتجنب أزمة اقتصادية وتعزيز النمو والاستقرار وتوطيد الديمقراطية في مصر. وقدمت توصيات رئيسية للحكومة على صعيد السياسات، أهمها، تقليل عدم اليقين من خلال وضع إطار موثوق للسياسات واللوائح الخاصة بممارسة الأعمال التجارية في مصر بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتقليل التدخل في سوق الائتمان.

خلاصة القول، يمكن أن تستفيد الدراسة الحالية من العديد من القضايا التي تم طرحها في الدراسات السابقة ، ولكنها سوف تختلف عن هذه الدراسات الهامة في تركيزها على واقع القطاع الخاص في قطاع غزة، والسياسات الحكومية اللازمة لإعادة تأهيله لممارسة دوره في التنمية الاقتصادية بعد أن تتحقق المصالحة عملياً على أرض الواقع. باعتبار أن إجراءات المصالحة ما زالت تتفاعل سياسياً لنقضي، كما هو متوقع الى إطار سياسي جديد لازم لعملية التنمية والنشاط الاقتصادي عموماً.

واقع القطاع الخاص وخصائصه في قطاع غزة:

تقتضي منهجية البحث قبل تقديم الاقتراحات حول السياسات الحكومية المطلوبة لدعم القطاع الخاص، استعراض واقع هذا القطاع، ثم تحديد التحديات التي تواجهه. يستعرض هذا البند مؤسسات القطاع الخاص، ثم تحليل وتقييم أدائه خلال فترة الدراسة، وتوضيح لبيئة الأعمال وحجم ومصادر التمويل.

هيكل القطاع الخاص:

ويُقصد بهيكل القطاع الخاص حجم وتوزيع منشآته العاملة على القطاعات المختلفة وتصنيفاتها.

أ- عدد المنشآت الكلي:

تفيد نتائج التعداد العام للمنشآت 2012 أن حوالي 90% من المنشآت العاملة في فلسطين تتبع حسب ملكيتها للقطاع الخاص، وتصل نسبتها في قطاع غزة إلى 92% (الجهاز المركزي

السياسات الحكومية المطلوبة لتطوير القطاع الخاص في قطاع غزة بعد المصالحة

للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص 21). توضح بيانات الجدول رقم (1) تطور أعداد المؤسسات*، فقد زاد هذا العدد في قطاع غزة من 28969 مؤسسة عام 2007 الى 43522 مؤسسة عام 2014، وبنسبة 50%، بينما بلغت هذه الزيادة على مستوى الوطن 55%. ورغم هذه الزيادة إلا أن نسبتها من العدد الكلي في فلسطين انخفضت من 31.3% عام 2007 الى 30.4% عام 2016. ووصلت الى أقل من هذه النسبة طوال الفترة (2008-2011). تباينت معدلات تغير عدد المؤسسات بشدة بين سالبة ومرتفعة وصلت إلى 15.7% عام 2012. وغالباً ما ترتبط هذه الزيادة العالية بمعدلات نمو اقتصادية مرتفعة تحققت عام 2011 نتيجة أعمال التهريب التي كانت تتم من خلال الأنفاق بين القطاع ومصر.

الجدول رقم (1) تطور أعداد مؤسسات القطاع الخاص خلال الفترة (2007-2016)

السنة	فلسطين	قطاع غزة	معدل التغير للقطاع	نسبة القطاع من فلسطين
2007	92589	28969	--	31.3
2008	97242	28510	-1.6	29.3
2009	102483	29759	4.4	29
2010	103767	29527	-0.8	28.5
2011	116939	33296	12.7	28.4
2012	121264	38535	15.7	31.8
2013	122057	38656	0.3	31.7
2014	130747	41052	6.2	31.4
2015	135880	41705	1.6	30.7
2016	143140	43522	4.4	30.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير المسوح الاقتصادية للأعوام (2007-2016)

* تستخدم تقارير المسوح الاقتصادية كلمة مؤسسات بينما تستخدم تقارير التعداد العام كلمة منشآت. وسنعمد كلمة مؤسسات بناء على المصدر الذي نستخدمه، وهو تقارير المسوح الاقتصادية.

وتعكس بعض خصائص هذه المؤسسات مدى ضعفها كوحدات اقتصادية تمارس دورها في الأنشطة الاقتصادية. حيث تشير الإحصاءات الى أن نسبة القيمة المضافة من الانتاج لهذه المؤسسات قد انخفضت من 54.6% عام 2007 الى 53.3% عام 2016. ورغم أن نسبة الانخفاض لا تتجاوز 1.3% إلا أن الزيادة في أعداد المؤسسات بنسبة 50% تثير التساؤلات عن أسباب هذا الانخفاض والإجابة على مثل هذه التساؤلات ترتبط غالباً بمعرفة طبيعة وحجم المؤسسة، إذ يشير (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص22) الى أن 86% منها ذات طابع فردي، إضافة الى هيمنة المؤسسات الصغيرة جداً (التي تشغل أربعة عمال فأقل) على هيكل المؤسسات العاملة وبواقع 90% تقريباً.

ب- عدد المؤسسات حسب النشاط الاقتصادي

تتوزع مؤسسات القطاع الخاص أربعة قطاعات هي الصناعة والإنشاءات والتجارة الداخلية والخدمات، إضافة الى مؤسسات القطاع الزراعي. يتضح من بيانات الجدول رقم (2) أن هناك بعض التغيرات في التوزيع النسبي للمؤسسات حسب النشاط الاقتصادي. لكن ما يثير التساؤل هو الانخفاض الكبير لحصة قطاع الإنشاءات التي بلغت 0.8% فقط من العدد الكلي للمؤسسات عام 2007، ورغم هذا الانخفاض الحاد إلا أنه وصل إلى 0.3% عام 2016. ويمكن تفسير ذلك بانخفاض نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي بين 3-4% نتيجة منع مواد البناء من الدخول الى القطاع، وللمقارنة فإن هذه النسبة كانت 10%، بل وصلت الى 15.7% عام 2011 نتيجة توفر مواد البناء عبر الأنفاق. والملاحظة الأخرى التي تعكسها بيانات الجدول هي استحواذ مؤسسات التجارة الداخلية على النصيب الأكبر بواقع 58.2% عام 2016، ورغم انخفاضها مقارنة بعام 2007، إلا أنها تبقى الأكبر. والفرق كان لصالح الخدمات التي زادت من 25.6% الى 29.1%. ولا بد من التوضيح هنا أن استحواذ أنشطة التجارة الداخلية على النصيب الأكبر يساهم في زيادة نسبة المؤسسات الصغيرة جداً، لأن 95% منها صغير جداً (يشغل أقل من أربعة عمال). بينما تصل هذه النسبة لمؤسسات الصناعة الى 76.8%، ولإنشاءات 47%.

الجدول رقم (2) التوزيع النسبي للمؤسسات حسب النشاط الاقتصادي* عامي 2007، 2016

القطاع	الصناعة	الإنشاءات	التجارة الداخلية	الخدمات	المجموع
2007	12.1	0.8	61.5	26.6	100
2016	12.3	0.4	58.2	29.1	100

المصدر: تقارير المسوح الاقتصادية لعامي 2016، 2007

* لا تشمل هذه المؤسسات القطاع الزراعي، حيث أن آخر تعداد زراعي كان عام 2012

أداء القطاع الخاص

تأثر القطاع الخاص بتداعيات منظومتين خطيرتين هما الحصار بكل أدواته وإجراءاته، والانقسام الذي تمحور حول دعم سيطرة حماس العسكرية على القطاع وإحكام القبضة الأمنية عليه. وقد تمخض عن هذه الحالة الصعبة انعكاسات خطيرة أضعفت القطاع الخاص وأفقدته دوره الرئيسي في رفد النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وزيادة الاستثمار والتصدير. وتناقش البنود التالية هذه الصورة بأبعادها المختلفة.

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

تُظهر تقارير الحسابات القومية مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، وكذلك مساهمة مكونات القطاع الخاص مثل الأسر المعيشية والشركات غير المالية والمالية. المشكلة أن هذه الإحصاءات متوفرة فقط لفلسطين. وقد حصلنا من الإحصاء الفلسطيني على حصة غزة في الناتج المحلي المؤسسي فقط للفترة (2012-2016) وبالأسعار الجارية. وقبل استعراض بيانات الجدول رقم (3) الذي يوضح التوزيع النسبي لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، نمهد بإعطاء لمحة سريعة عن هذه المساهمة في فلسطين، التي تأثرت بمعوقات بيئة الأعمال التي تشهدها الساحة الفلسطينية عادة بفعل عدم الاستقرار السياسي نتيجة إجراءات الاحتلال والانقسام.

حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص في المتوسط خلال الفترة (1996-2000) 82.5% وهي الفترة القياسية للأداء الجيد نسبياً للاقتصاد الفلسطيني. لكنها تراجعت إلى 76% في المتوسط للفترة (2001-2007) نتيجة عدم الاستقرار السياسي

الجدول رقم (3) مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي للأعوام (2012-2016) * نسب مئوية

السنة	فلسطين	قطاع غزة
2012	81.2	65.3
2013	80.3	65.2
2014	78.7	63.2
2015	79.2	65.8
2016	79.3	65.7

المصدر: الإحصاء الفلسطيني، 2018، إحصاءات الحسابات القومية 2014-2016. رام الله. فلسطين

* لا تتوفر بيانات إلا لهذه الفترة فقط، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء

ورغم أن هذه الحصة ارتفعت الى 80.3% للفترة (2008-2012) إلا انها تراجعت قليلا الى 78.8% للأربع سنوات الاخيرة (2012-2016). يتضح من الجدول مدى انخفاض حصة القطاع الخاص في قطاع غزة مقارنة بفلسطين، إذ تمحورت النسبة حول 65%، بل وتراجعت الى 63.2% عام 2014 متأثرة بالاعتداء العسكري الإسرائيلي في هذا العام، حيث تضررت آلاف المنشآت الاقتصادية. وغالباً ما يُعزى هذا الانخفاض في حصة القطاع الخاص الى انخفاض مساهمة مكوناته، وخاصة الأسر المعيشية والمؤسسات غير المالية حيث تجاوزت مساهمة كل منهما 40% فلسطينياً. لكنها في قطاع غزة لم تتجاوز 25.6%، 29.7% لكل منهما على الترتيب.

استثمارات القطاع الخاص:

تأثرت استثمارات القطاع الخاص بشدة نتيجة حساسية الاستثمار لعدم الاستقرار السياسي. لذلك حقق الإنفاق الاستثماري معدل نمو سالب معظم سنوات العقد السابق، وبلغ في المتوسط للسنوات العشر السابقة - 31.6% وتراجع بشدة، وبنسبة -307%، عام 2014 (انظر الجدول رقم 4). وللمقارنة بلغ متوسط معدل نمو الإنفاق الاستثماري للفترة (1997-2006) 5.3%. لذلك تباينت معدلات المساهمة النسبية للاستثمار في الناتج المحلي ما بين معدلات نمو منخفضة إلى سالبة، وبلغت نسبة المساهمة في المتوسط للفترة كلها 3% فقط من الناتج المحلي مقابل 27.7% للعشرية السابقة. تشير تقارير الحسابات القومية إلى أن متوسط حجم الاستثمار السنوي لم يزد عن حوالي 60 مليون دولار، وبلغ الحجم الكلي للاستثمار للعقد كله، 595.7 مليون دولار بعد خصم التغيرات السالبة في المخزون الاستثماري والتي بلغت 331.3 مليون دولار. وللمقارنة بلغ حجم الاستثمار في المحافظات الشمالية لنفس الفترة 13391 مليون دولار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، 2014).

جدول رقم (4) تطور حجم الاستثمار في قطاع غزة للأعوام (2007-2016) بالأسعار الثابتة

مليون دولار

البند	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم الاستثمار	139	108.9	46.4	212.1	132.9	134.5357	100.9	-209.6	-121.7	52.3
معدل النمو	-72.4	-21.7	57.4-57.4	375.1	37.3-	1.2	25	307-	157.7-	57-
% من GDP	10	8.6	3.4	14	7.5	7.1	5	12.3-	6.7-	2.7

المصدر: الإحصاء الفلسطيني، تقارير الحسابات القومية سنوات مختلفة (2014، 2015، 2016) جملة القول، أن لدينا أكثر من مؤشر على التغيرات الهيكلية المرتبطة بالإنفاق الاستثماري، يتمثل المؤشر الأول في انخفاض معدل نمو الاستثمارات السنوية، ويظهر الثاني تدني مساهمة الاستثمار

السياسات الحكومية المطلوبة لتطوير القطاع الخاص في قطاع غزة بعد المصالحة

في الناتج المحلي الإجمالي، بينما يوضح الثالث أن معظم الاستثمارات مُوجهة للبناء وينسبة لا تقل عن 92% طوال سنوات العقد السابق. وأخيراً، وجود تغيرات سلبية في المخزون الاستثماري تحققت في أربعة أعوام نتيجة تدمير الأصول الإنتاجية جراء الاعتداءات العسكرية. لقد أدى هذا التشوه الهيكلي في الاستثمار ومكوناته إلى تعزيز تراجع التنمية، والتآكل المنظم للقاعدة الإنتاجية في القطاع، والحد من قدرة الشعب على الإنتاج وتوفير الطعام لنفسه (الانكساد، 2012، ص 5).

مساهمة الصادرات:

انعكست حالة عدم الاستقرار وتواصل الحصار على الصادرات التي تدنت قيمتها من 82.2 مليون دولار عام 2007 إلى 18.8 مليون دولار عام 2010، ثم بدأت في التزايد والتناقص إلى أن وصلت إلى 81.2 مليون دولار في عام 2016، أي إلى نفس مستواها في عام 2007 (أنظر الجدول رقم 5). ومن الطبيعي والحال كذلك أن تنخفض نسبة الصادرات من الناتج المحلي إلى مستويات قياسية بلغت في المتوسط 4.1% فقط لفترة الدراسة (كانت 6.3% للفترة 97-2006)، وهي حالة نادرة الحدوث اقتصادياً.

الجدول رقم (5) تطور حجم الصادرات في قطاع غزة للفترة (2016-2007)

البند	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الصادرات	82.2	35	35.9	18.8	97.6	74.6	97.4	87.8	86.5	81.2
نسبتها من GDP	5.9	2.8	2.6	1.2	5.5	3.9	4.8	5.1	4.5	4.2
الشاحنات الصادرة	5183	33	42	215	268	254	182	136	621	837

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة تقارير

مختلفة. عدد الشاحنات الواردة والصادرة من قاعدة بيانات المعابر، الموقع الإلكتروني للاوتشا

WWW.data.ochaopt/gazacrossing/index.aspx

ترتب على هذا الضعف الشديد للصادرات عدم قدرتها على تغطية الواردات بنسب تلائم المستوى الاقتصادي للدول العربية المجاورة. فقد بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات أعلى مستوى لها عام 2013 حينما وصلت إلى 16.9%، وفي المتوسط للفترة كلها 10.2%. للمقارنة فقد سجلت كل من مصر، الأردن، لبنان نسبة مقدارها 61%، 63%، 50.3% على التوالي في العام 2015، وبلغت هذه النسبة أدناها في اليمن 29% (صندوق النقد العربي، 2016، ص 48).

المساهمة في استيعاب القوى العاملة:

يوضح الجدول رقم (6) أن نسبة ما يستوعبه القطاع الخاص من القوى العاملة انخفضت مع بداية الانقسام عام 2007 من 61% إلى 53% في المتوسط للسنوات (2008-2010)، ويعود

ذلك الارتفاع الى سببين رئيسيين الأول يتعلق بتدهور القطاع الخاص بسبب الانقسام والحصار، ومن ثم ضعف قدرته على استيعاب نفس الحجم من القوى العاملة، ويعود الثاني لتزايد عدد العاملين في القطاع العام بإضافة موظفي سلطة الأمر الواقع إلى العاملين في القطاع العام. خلال الفترة اللاحقة (2012-2016) تجاوزت نسبة ما يستوعبه القطاع الخاص الستين بالمائة ما عدا عام 2014. بل تجاوزت هذه النسبة عتبة 63% وهي أعلى نسبة خلال الفترة قيد الدراسة، حيث بات القطاع الخاص المصدر الوحيد لتوفير فرص العمل، في ظل توقف سلطة الامر الواقع عن التوظيف نتيجة الازمة المالية الحادة التي تمر بها.

الجدول رقم (6) التوزيع النسبي للعاملين في قطاع غزة حسب القطاع (2007-2016)

البند	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع العام	39	46.8	48	46.1	39.6	38.8	37.8	41.5	36.9	36.4
القطاع الخاص	61	53.2	52	53.9	60.4	61.2	62.2	58.5	63.1	63.6

المصدر: الاحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة. التقرير السنوي، ص96
 زاد عدد العاملين في القطاع الخاص من حوالي 90 ألف عامل عام 2008 الى 185 ألف عام 2016، أي أن ما تم استيعابه حوالي 95 ألف عامل. للمقارنة فإن نسبة العاملين في القطاع الخاص في الضفة الغربية لم تقل عن 67.3%، وفي المتوسط للفترة كلها بلغت 69.2%. بينما لم تتجاوز نسبة العاملين في القطاع العام في الضفة 18%، بل وصلت الى 15.4%، نتيجة ارتفاع نسبة العاملين في اسرائيل من 14% الى 17% عام 2016 (الاحصاء الفلسطيني، 2016، ص96).

التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص:

تراجع حجم التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، من 593.7 مليون دولار عام 2005، ليصل أدنى مستوى له عام 2009 بمبلغ 173.4 مليون دولار، ونسبة تراجع بلغت -70.8%. ورغم أن حجم التسهيلات تجاوز مستواه عام 2005 عندما وصل عام 2016 الى 906.2 مليون دولار، إلا أن نسبة التسهيلات في غزة مقارنة بإجمالي التسهيلات في فلسطين بقيت متدنية، فقد وصلت عام 2005 الى 33.2%، وتراجعت عام 2016، رغم الزيادة الكبيرة في حجمها، الى 13.2% فقط، ويؤكد ذلك أن معدل نمو التسهيلات خلال فترة الدراسة بلغ في غزة 52.6%، بينما قفز في الضفة الغربية الى 322.3% (سلطة النقد الفلسطينية، البيانات السنوية، الموقع الالكتروني). يعكس ذلك مدى تواضع معدلات نموها متأثرة بتراجع مستوى النشاط الاقتصادي. كذلك تغير التوزيع القطاعي للتسهيلات لصالح الاستهلاك والتجارة بعيداً عن القطاعات الإنتاجية. إذ

السياسات الحكومية المطلوبة لتطوير القطاع الخاص في قطاع غزة بعد المصالحة

تراجعت نسبة التسهيلات المقدمة لقطاع الصناعة من 11.8% عام 2007 إلى 5.7% عام 2016.

جدول رقم (7) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص في غزة (2007-2016) مليون دولار

البند	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطاع غزة	294	197	173	204	300	430	493	575	694	906
فلسطين	1705	1828	2234	2886	3551	4199	4480	4895	5825	6866
% من	17.2	10.8	7.7	7.1	8.4	8.1	11	11.7	11.9	13.2

المصدر: الاحصاءات المصرفية، سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الإلكتروني WWW.PNA.PS
ورغم تدني حصة الزراعة من هذه التسهيلات عام 2007 حيث بلغت 1.6% فقط، إلا أنها انخفضت إلى 0.8% عام 2016. بينما تزايد نصيب القروض الاستهلاكية من التسهيلات من 5.4% عام 2007 إلى 25.2% عام 2016. وكذلك زادت نسبة التسهيلات الموجهة لقطاع العقارات والإنشاءات من 14.5% إلى 22% لنفس العامين*. في الوقت الذي استحوذت عمليات التهريب عبر الأنفاق على 80% من التجارة للفترة 2008-2010، وقُدِّرَت بحوالي 4 مليار دولار ضمن القطاع غير الرسمي وبعيدا عن المصارف (ماس، 2011، ص 10).

3. التحديات التي تواجه القطاع الخاص:

أوضحت التحليلات السابقة، كيف أن القطاع الخاص شهد ضربة قاصمة، غداة الانقسام والحصار منتصف 2007، عرضته لحالة من الضعف الشديد، تزايدت على مدى عقدٍ من الزمان، في سياق بيئة أعمال مناوئة وخطرة تأسست بإجراءات حادة ومستمرة لمنظومتَي الانقسام والحصار، تحوّل دون تطوير وتعزيز قدراته. في هذا السياق نستعرض فيما يلي التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع الخاص:

تحديات داخلية:

وهي تحديات ذاتية المنشأ برزت في سياق عدم توفر إطار سياسي يخدم عمل القطاع الخاص وتطوره.

* حُسِبَت النسب بناء على البيانات السنوية المتوفرة على موقع سلطة النقد الفلسطينية حول الموضوع.

أ. غياب دور حكومي داعم للقطاع الخاص

يتمثل جوهر الدور الحكومي تجاه القطاع الخاص بخلق بيئة تُمكن قطاعاً خاصاً ديناميكياً وخلاقاً من أن ينمو ويزدهر. وبناء على الوضع السياسي المتمثل في سلطة أمر واقع تسيطر بالقوة على مصير وموارد ومقدرات البلد، فإن هذه الحالة الفريدة تعني عدم وجود حكومة شرعية متفق عليها. لقد فقد القطاع الخاص بموجب هذا الواقع السياسي الدور الحكومي الذي يرفده بالسياسات اللازمة لتهيئة بيئة أعمال فاعلة وناجحة، وتوفر له الحماية، وتيسر له سبل التقاضي أمام محاكم متخصصة وغير ذلك.

ب. غموض وتعارض السياسات

أضف الى ذلك تضارب وتعارض العديد من السياسات والإجراءات التي تفرضها حماس على القطاع الخاص في سياق حجج ومبررات مختلفة مثل دعم المنتج الوطني، وحماية المستهلك ، ومحاربة الاحتكار. في هذا السياق ألغت قانون الوكالات، ومنعت استيراد سلع محددة، ومع ذلك، وبعد أن رفعت رسوم وضرائب بعض أنواع السلع الاسرائيلية المنشأ أضعافاً مضاعفة، سمحت باستيرادها مثل منتجات شركة " تبورينا" الاسرائيلية وغيرها من البضائع. يمكن القول بصفة عامة أن عدم وجود حكومة شرعية خلق حالة من ازدواجية الضرائب، وساعد على عشوائية الجبايات التي اضرت بالقطاع الخاص، ناهيك عن حرمانه من أي نوع من أنواع الدعم والحماية.

ت. مزاحمة القطاع الخاص (crowding out)

إن من أسوأ الآثار السلبية على القطاع الخاص التي مارستها حماس باعتبارها سلطة أمر واقع، هو مزاحمة القطاع الخاص. ويعني مصطلح المزاحمة في أبسط معانيه إحلال نشاط اقتصادي عام محل نشاط اقتصادي خاص، كما أن المزاحمة كظاهرة اقتصادية تحدث عند دخول الحكومة مجالات الانتاج التي يعمل فيها القطاع الخاص. ومن الواضح ان هذه الاوجه مارستها حماس داخل قطاع غزة. حيث تشير المعلومات المتاحة الى أن حركة حماس بعد سيطرتها على القطاع وتدفق أنواع الدعم عبر الأنفاق، بدأت تدريجياً (إما بشكل مباشر، أو من خلال أشخاص مرتبطين بالحركة) بالتغلغل في عمل القطاع الخاص وذلك من خلال الاشتراك في مشروعات انتاجية وخدمية قائمة أو في مشروعات جديدة، بما في ذلك امتلاك العديد من الأنفاق، وامتلاك بعض الاحتكارات التجارية (مثل السجائر)، والمتاجرة في العقارات والأراضي (السهموري، 2011، ص 11). وقامت الحركة بإنشاء شركات مالية ومصرفية مثل البنك الاسلامي الوطني، وبنك الإنتاج، وشركة الملتزم للتأمين، والعديد من محلات الصرافة.

ث. المعوقات الاقتصادية:

في سياق الحصار وتداعياته، وبفعل الانقسام عانى القطاع الخاص من تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتراجع كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خاصة ضعف معدلات النمو وتآكل قاعدة ودور القطاعات الانتاجية وتزايد البطالة والفقر. وقد ساهم في تعزيز هذا التراجع ما قامت به سلطة الامر الواقع من فرض جبايات مالية (ضرائب) بعيدا عن القوانين ذات العلاقة، وفي ظل انكماش اقتصادي، الامر الذي ألحق الضرر بالمواطنين ورجال الأعمال الذي عانوا من الازدواج الضريبي والجمركي، مثل الضرائب على السيارات التي تُدفع مرتين. الامر الذي أدى الى تراجع مستمر في المبيعات وتزايد حجم المخزون، ومن ثم تناقصت الأرباح، بسبب ضعف القوة الشرائية للأفراد.

ج. صعوبات تتعلق بمستلزمات الإنتاج:

هناك العديد من المعوقات والصعاب التي يُكابدها القطاع الخاص لتوفير مستلزمات الإنتاج، ويمكن استعراض بعض النقاط التي أوردها تقرير جديد لبرنامج UNDP (Samhuri, 2017,p46):

- نقص العمالة الماهرة.
- إجراءات بنكية مشددة ومعدلات فائدة عالية.
- نقص حاد في الكهرباء والوقود والمياه.
- محدودية الأراضي للاستخدامات الاقتصادية.

الصعوبات الادارية والتشغيلية:

تعاني مؤسسات القطاع الخاص من صغر حجم المؤسسة، وانخفاض نسبة رأس المال للعمل، والسمة العائلية في إدارة المؤسسة وحتى تشغيلها. وغالباً ما يحد ذلك من قدرته على استقطاب القدرات الفنية والإدارية، التي تضمن كفاءة التشغيل (حسونة، 2005، ص103). ذلك أن هذا الحجم للمؤسسات يحدد لها العمل باستثمار منخفض في سوق يشوبه الانقسام وفي ظل عزلة نسبية عن العالم (البنك الدولي، 2012، ص3). ناهيك عن تزايد معدلات التكلفة التشغيلية بسبب الاغلاق وتكاليف الامداد بالتيار الكهربائي الذي لا يتوفر إلا لساعات محددة. وكل ذلك يتم في حالة من عدم اليقين وصعوبة التخطيط حتى للمدى القريب.

تحديات خارجية:

تتمثل هذه التحديات في منظومة كاملة من الاجراءات الاسرائيلية تحت بند الحصار. لقد نفذت اسرائيل غداة الانقسام مباشرة عدة إجراءات رئيسية ومحورية أسست لمنظومة الحصار الشامل وهي:

- أ- أوقف التعامل بكود الجمركي لقطاع غزة ابتداء من يوم 2007/6/21، وهو يمثل البيان الجمركي لتخليص البضائع ومن ثم يؤثر وقفه على حركة التجارة.
- ب- اعتبار قطاع غزة كيانا معاديا، وذلك اعتباراً من يوم 2007/9/20.
- ت- اغلاق كافة معابر قطاع غزة مع اسرائيل بالكامل (فُتحت جزئيا بعد ذلك ولأيام معدودة، ثم أُغلق جميعها نهائيا ما عدا معبر كرم ابو سالم)*. وعليه، لم يُعد يدخل الى القطاع أية مواد خام سواء للبناء أو للصناعة، كذلك منعت سلطات الاحتلال إدخال العملات المختلفة الى القطاع وخاصة الشيك، وأوقفت استيراد أكثر من 4000 سلعة كانت تُستورد قبل الاغلاق، وسمحت باستيراد حوالي 18 سلعة أساسية فقط، لمنع حدوث أزمة انسانية، زادت بالتدريج الى 67 سلعة قبل مرحلة تخفيف الحصار عام 2010 (الانكتاد، 2010، ص10). تم كذلك تقليص دخول الوقود بكل أنواعه حتى تاريخه.
- ث- تحديد مناطق ممنوع الوصول اليها وهي أراضي زراعية واقعة على حدود القطاع الشرقية والشمالية المتاخمة للخط الاخضر الذي تم ترسيمه عام 1949. وتقدر مساحتها بنسبة 17% من المساحة الكلية للقطاع، ويدخل في نطاقها ما يقرب من 35% من الاراضي الصالحة للزراعة. وقلصت اسرائيل، كذلك، المناطق البحرية التي يُسمح بالصيد فيها الى ثلاثة أميال بحرية (الوتشا، 2010، ص 24). من الجدير بالذكر ان منع الوصول للمناطق البرية والبحرية اكتمل خلال العام 2008.
- ج- هـ. الاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة، والتي أثر كل اعتداء منها على حياة الناس وممتلكاتهم وسبل معاشهم ومواردهم قتلا وتدميرا وتخريبا. وصل عدد الاعتداءات العسكرية الرئيسية على قطاع غزة الى ثلاثة اعتداءات كان الاول في ديسمبر 2008، والثاني في 2012، والثالث في يوليو 2014. وترتب على محاولة علاج ما دمرته الاعتداءات بروز حاجة جديدة في القطاع ذات أولوية ملحة وهي إعادة إعمار قطاع غزة، ومتطلباتها من مواد البناء التي كانت ممنوعة ونشوء آلية اسرائيلية جديدة لإدخال مواد البناء تقوم على تحديد الكميات وتحديد الاشخاص والرقابة المستمرة.
- ح- قوائم السلع ذات الاستخدام المزدوج: وفقاً لهذه القوائم تمنع اسرائيل عشرات السلع بحجة انها قد تستخدم في أغراض عسكرية ويؤثر ذلك على جميع القطاعات الاقتصادية. وقد أشارت بعض المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية مثل GISHA إلى أن قائمة الاستخدام المزدوج لغزة واسعة

* لمزيد من التفصيل حول اغلاق المعابر ، أنظر العجلة، مازن، 2011، حصار المُخاصر: تطور سياسة إغلاق معابر قطاع غزة التجارية وتداعياتها، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني سلسلة قراءات استراتيجية، العدد التاسع.

للاغاية مما يجعلها أشبه بعقوبة أكثر من كونها تدبيراً دفاعياً (مسلك "GISHA"، 2016، ص10). يُوصف الإجراء الخاص باستيراد مثل هذه السلع بأنه غامض وغير قابل للتنبؤ وغير شفاف بالنسبة للتجار مما يثنيهم عن بدء العملية منذ البداية. وبعض البنود المدرجة في القائمة ذات طبيعة واسعة للاغاية مثل "معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية" مما يزيد من المضاعفات. تتأثر جميع الأنشطة الاقتصادية في غزة بشكل ما بقائمة الاستخدام المزدوج، ولكن القطاعات الأكثر تضرراً هي الزراعة والتصنيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى وجه الخصوص القطاعات الفرعية لتصنيع الأغذية والمشروبات والمعادن والأثاث والمنسوجات والجلود والدهانات والمنظفات ومستحضرات التجميل. علاوة على ذلك، أفادت منظمات الإغاثة أن القيود المفروضة على الاستخدام المزدوج تؤثر سلباً على عملياتها في القطاع مما يجعل من الصعب تلبية الاحتياجات الإنسانية للمواطنين في غزة (World Bank، 2018، p30).

قيود آلية إعادة اعمار غزة (GRM):

تم إنشاء هذه الآلية من قبل إسرائيل بعد اعتداء يوليو 2014. وتعتبر نظاماً رقابياً صارماً لإدخال مواد البناء، سواء للقطاع الخاص أو السكان المتضررين من الاعتداء العسكري. وتبين خلال هذه السنوات أن هذه الآلية تمثل قيداً على القطاع الخاص وعلى إعادة الاعمار بسبب الشروط المعقدة وخاصة التي لها علاقة بالموصفات والتي تقع خارج امكانيات السوق المحلي. وتؤثر هذه الآلية على قطاع المقاولات بزيادة الاعباء المالية وعدم انتظام توفر مواد البناء. إن خلاصة هذه التحديات وما صاحبها من تغير في السياسات والإجراءات المتعارف عليها قد زادت من حدة المخاطر، بل وساهمت في تنوعها، وأضعفت البيئة الموجودة لتنمية القطاع الخاص ليصبح ضعيف النشاط والحيوية، عاجزاً عن القيام بدوره الرئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الوظائف.

4. سياسات تطوير القطاع الخاص

تمثل المصالحة الفلسطينية* الشرط اللازم لإنعاش الوضع الاقتصادي في قطاع غزة، فهي تقتضي وجود السلطة الوطنية الفلسطينية لإدارة مؤسساتها في قطاع غزة، وهذا الوجود يعني استلام السلطة لمؤسساتها وتطبيق وتفعيل نظمها القانونية والقضائية والإدارية والمالية في قطاع غزة، وهو ما يشكل الإطار السياسي لعقد جديد من التنمية المستدامة. ويؤكد البنك الدولي ذلك في تقرير جديد

* رغم وجود مؤشرات تدل على تعثر المصالحة (منتصف مارس 2018) إلا أن الوقائع تشير إلى استمرار الجهود لمحاولة رأب الصدع لانجاز المصالحة. وفي كل الأحوال فإن السياسات المقترحة هنا تبقى شرطاً لازماً لإنعاش القطاع الخاص في أي وقت.

(World Bank, 2018, p4) بقوله " إن نظم الادارة الفعالة وتدعيم الترتيبات المؤسسية تحت قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية شرط مسبق أساسي لتحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام في غزة". تستمد السياسات الحكومية الخاصة بخلق بيئة أعمال مواتية للقطاع الخاص وجوبها من فلسفة النظام الاقتصادي الفلسطيني الذي يقوم على أساس مبادئ الاقتصاد الحر، ويضمن حرية النشاط الاقتصادي وصيانة الملكية الخاصة، وفقاً للمادة 21 من النظام الاساسي الفلسطيني. ويشير تقرير ممارسة الأعمال (البنك الدولي، 2014، ص7) الى أن الحكومات تلعب دوراً حاسماً في مساندة نظام ديناميكي لبيئة الشركات. فهي تضع القواعد التي تحدد حقوق الملكية، وتحد من تكلفة تسوية النزاعات، وتزيد من القدرة على توقيع المعاملات الاقتصادية.

1.5. رؤية السلطة الوطنية الفلسطينية للتنمية في قطاع غزة:

تضمنت أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 التي أعدتها السلطة الوطنية الفلسطينية بإشراف مكتب رئيس الوزراء والتي تركز على محاور ثلاثة هي: الطريق نحو الاستقلال، والإصلاح وتحسين جودة الخدمات، والتنمية المستدامة، العديد من السياسات التي تخص قطاع غزة، وأهمها) مكتب رئيس الوزراء، ديسمبر 2016، ص 22-34):

– إعادة توحيد المحافظات الشمالية والجنوبية وتنفيذ خطة إعادة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبية ويمثل تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة الخطوة الأولى في سلسلة طويلة ترمي إلى ترميم اقتصاد القطاع وبنائه التحتية المادية وتوطيد أركان تماسكه الاجتماعي.

– توحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين

– جسر الفجوة التنموية بين المحافظات الشمالية والجنوبية.

– إعادة بناء القطاعات الإنتاجية في المحافظات الجنوبية، وتطويرها.

2.5. أولويات السياسات:

هناك منظومة كاملة من التحضيرات المنسقة والممنهجة وردت في سياق وثيقة أجندة السياسات الوطنية (2016)، وخطة الإنعاش المبكر (2014)، واستراتيجية التنمية الاقتصادية لقطاع غزة، 2011، لذلك فإن السياسات الآتية تمثل أولويات هامة أمام السلطة والمجتمع الدولي لإرساء الأسس الصحيحة لسياسات اقتصادية فاعلة لدعم وتطوير دور القطاع الخاص المحوري فيها:

أ- تفعيل وإصلاح المنظومة القانونية والتشريعية والقضائية وفقاً لقوانين ونظم السلطة الوطنية السائدة في المحافظات الشمالية، والتي تلعب دوراً هاماً في خلق بيئة أعمال مستقرة وآمنة وفاعلة.

السياسات الحكومية المطلوبة لتطوير القطاع الخاص في قطاع غزة بعد المصالحة

ب- إلغاء كافة أنواع الضرائب والرسوم والتراخيص التي تتعارض مع القانون الفلسطيني والتي

فرضتها سلطة الأمر. وتوحيد المعدلات والنسب الضريبية التي لا تتسجم مع القانون الفلسطيني.

يمثل هذا الإجراء أهمية خاصة كونه يبعث الطمأنينة في نفوس رجال الأعمال، ويُهيئ معاناة

القطاع الخاص من الجبايات الباهظة التي ساهمت في تراجع النشاط الاقتصادي. إن ذلك سوف

يدفع باتجاه زيادة حجم الاستثمار ومن ثم فتح الآفاق لخلق آلاف فرص العمل، بالتزامن مع

تدخلات الحكومة الموازية من خلال سياساتها الاقتصادية عموماً.

ت- فتح ملف المعابر التجارية بعد استلامها، حيث أن طبيعة معبر كرم أبو سالم وسيعته لا تتناسب

مع حجم النشاط الاقتصادي الكبير الذي من المتوقع أن يتحقق باطراد خلال السنوات القادمة.

لذلك يجدر بالحكومة الفلسطينية مستعينة بالمجتمع الدولي البدء بمفاوضات مع الجانب

الإسرائيلي لفتح المعابر التي أغلقت، وإعادة النظر في آلية إعمار غزة، وقائمة السلع الممنوعة،

وفتح ابواب التصدير أمام القطاع الخاص. إن من شأن تحقق هذا الهدف تعزيز بيئة الأعمال

الفاعلة، وتسريع استكمال إعادة إعمار ما تضرر بفعل اعتداء 2014، خاصة إذا تم استئناف

دفع الدول المانحة لالتزاماتها التي تعهدت بها في أكتوبر 2014 أثناء انعقاد مؤتمر القاهرة

الخاص بإعادة إعمار قطاع غزة.

ث- البدء الفوري في اصلاح وبناء وتطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة

القطاعات الأكثر تضرراً وعلى رأسها الطاقة والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والمنشآت

الصحية والتعليمية. وبما يتلاءم مع التطورات السكانية الكبيرة التي حدثت خلال العقد الماضي،

وما تقتضيه مصالح المواطنين من تحسين جودة الخدمات التي توفرها هذه المرافق العامة والبنى

التي تحتية.

2.5. السياسة المالية والسياسة النقدية :

1.2.5. السياسة المالية:

أشرنا قبل قليل الى أهمية توحيد الضرائب وإلغاء ما يتعارض مع القوانين الفلسطينية ذات

الصلة، وإجمالاً فإن محاور السياسة المالية المطلوبة تتمثل فيما يلي:

أ. سياسة ضريبية محابية ومحفزة للقطاع الخاص في المدى القصير حتى تتم عملية الانطلاق

لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني في القطاع. ويتطلب إعادة تقييم السياسة المالية التركيز على فعالية

النظام الضريبي وعدالته، فضلاً عن تأثيره على النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل. كما

ستراعي الحكومة في سياساتها المالية المعتمدة التأثير المتوقع للمعدلات الضريبية الجديدة على

نمو الصادرات ومستوى الاستثمار والادخار.

ب. استخدام أدوات السياسة المالية لإعادة الروابط التجارية والاستثمارية والمالية بين قطاع غزة وبقية المناطق الفلسطينية، ولا بد من تكثيف توجيه الاستثمار الصناعي في غزة بواسطة مبادرات وشركات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية (ماس، 2016، ص 42).

ت. تقوية دور السياسات المالية في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة، بحيث تظهر الأبعاد التنموية في السياسات المالية والموازنة العامة، بما في ذلك زيادة المخصصات التطويرية.

ث. تحقيق زيادة ملموسة في الاتفاق التطويري نظراً لكبر حجم الاحتياجات الخاصة بصيانة وتطوير البنى التحتية في العديد من القطاعات مثل الطرق والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم.

2.2.5. السياسة النقدية:

لا تملك السلطة الوطنية الفلسطينية الكثير من أدوات السياسة النقدية وفقاً لاتفاق باريس الاقتصادي، ومن ثم فإن الدراسة ترى أن المجال الأكثر تأثيراً يتعلق بحجم ومصادر التمويل وآلياته، وتملك سلطة النقد تأثيراً معقولاً على الجهاز المصرفي لانجاز ما يلي:

- سياسات إقراض محفزة للنمو، تدعم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وتخفيض الإقراض للقطاعات الاستهلاكية وتوفير أدوات إقراض متوسطة وطويلة المدى.
- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الشمول المالي
- تسهيل وصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمصادر التمويل المالي
- إعادة النظر في تكلفة التسهيلات الائتمانية المقدمة عبر الجهاز المصرفي والمؤسسات غير المصرفية (ماس، 2016).

3.5. سياسات تحسين بيئة الأعمال:

تزايد الاهتمام بتحسين بيئة الأعمال* لما لذلك من تأثير على أداء القطاع الخاص. تؤكد التجارب أن تيسير بيئة ممارسة الأعمال عن طريق تبسيط القوانين واللوائح التنظيمية تعمل على تحويل المزيد من الشركات ورواد الأعمال إلى القطاع الرسمي. وتوفير الدعم لتسهيل تحول القطاع الخاص نحو تطبيق أعلى معايير الكفاءة الإنتاجية. فيما يلي أهم السياسات المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال في قطاع غزة:

1. مراجعة القوانين والأنظمة التي تؤثر على تكوين وسير الأعمال التجارية وعلى أداءها العام، وذلك بهدف تحديثها وتسهيل استخدامها.

* يُصدر البنك الدولي تقريراً سنوياً بعنوان: "تقرير ممارسة الأعمال"، يقسم التقرير الأنظمة التي تؤثر على 11 محالا من محالات حياة الأعمال التجارية. وشملت عشرة من هذه المحالات في ترتيب سهولة ممارسة الأعمال التجارية: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.

السياسات الحكومية المطلوبة لتطوير القطاع الخاص في قطاع غزة بعد المصالحة

2. تطوير تشريعات الاعمال، وخاصة القوانين التجارية الأساسية الواردة في القانون التجاري مثل العقود التجارية، وقانون الشركات وتسجيلها، والضمانات. والقوانين الجديدة في المعاملات التجارية الحديثة، مثل أنظمة سوق المال، وقانون المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية المستهلك.
3. مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص ويشمل ما يلي: استعادة الثقة بتعزيز سيادة القانون، وتحسين المنافسة، تحديث القطاعات الإنتاجية، مع التركيز على القيمة المضافة العالية، تحسين القدرة التنافسية، وتحديث البنية الأساسية اللوجستية (البنك الدولي، 2017، ص17).
4. تحسين الحوكمة الاقتصادية، وخاصة في مجال: مكافحة الفساد، وتيسير النفاذ للمعلومات، وحماية الحقوق الفردية؛ التأكيد على الشفافية والمساءلة، وضمان الاستدامة المالية، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمنتفعين (البنك الدولي، 2017، ص17) (الجمعية المصرية لتنمية الأعمال، 2012).
5. إنشاء نظام قضائي أكثر جذبا للاستثمار ويعزز الثقة بضمان الحقوق ويحدد الواجبات في إطار زمني واضح وإنشاء محاكم تخصصية لتسريع إجراءات التقاضي والتحكيم (ماس، 2016، ص46).

4.5. سياسات خاصة بتطوير خدمات الاعمال:

- يمكن تعريف خدمات تطوير الأعمال بأنها: عبارة عن مجموعة كبيرة من الخدمات التي تستهدف رجال الأعمال وتطوير أعمالهم لتعزيز دورهم في المساهمة في النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وتقليل البطالة (ماس، 2007، ص6). ومن أهم السياسات المطلوبة لتطوير خدمات الأعمال، ما يلي (ماس، 2007، ص6) (بالتريد، 2009، ص20):
- أ. رفع درجة اهتمام السلطة الوطنية الفلسطينية بسوق خدمات تطوير الأعمال من خلال اعتماد نظام تصنيف موحد لمقدمي خدمات تطوير الأعمال، بحيث يستند بالأساس إلى القدرة المهنية لهم.
 - ب. زيادة الدور الحكومي في دعم سوق خدمات تطوير الأعمال، خصوصًا في مجال الدعم المالي. ووضع رقابة وآلية تنسيق منظمة لإدارة المساعدات الدولية المقدمة لدعم سوق خدمات تطوير الأعمال.
 - ت. تفعيل دور اتحاد الشركات الاستشارية كإطار يجمع المؤسسات الاستشارية، مهمته تطوير المهنة وحماية أخلاقيات العمل فيها تحفيز المؤسسات المزودة والداعمة لأنشطة مؤسسات القطاع الخاص.

6. النتائج والتوصيات:

1.6. النتائج

أفضت التحليلات السابقة الى ثلاثة نتائج رئيسية:

الأولى: ضعف القطاع الخاص وتراجع دوره الاقتصادي سواء على صعيد متانة مؤسساته وتطورها أو على صعيد مساهمته في الناتج المحلي، وكذلك على صعيد تركيز نشاطه في القطاع الخدمي، وتراجع مساهمته في الصادرات، وانخفاض حجم الاستثمار وتغير انماطه وتوجهاته وتقلص قدرته على توليد فرص العمل.

الثانية: بناء على نتائج التحليلات تبين أن هناك العديد من التحديات الداخلية والخارجية تواجه القطاع الخاص تتمحور حول عدم توفر اطار سياسي متفق عليه، الامر الذي ساهم في غياب دور حكومي داعم للقطاع الخاص مما أدى الى غموض وتعارض السياسات ومزاحمة القطاع الخاص، اضافة الى العديد من المعوقات الاقتصادية وصعوبات تتعلق بمستلزمات الإنتاج وأخرى ادارية وتشغيلية. وتشمل التحديات الخارجية احصار الاسرائيلي المستمر، اضافة الى حظر الوصول الى الاراضي الزراعية المتاخمة للحدود وتضييق مساحة للصيد وغير ذلك مما ساهم في اضعاف القطاع الخاص ودوره في الاقتصاد.

الثالثة: تبين من مجمل التحليلات أن هناك حاجة ملحة لتدخل حكومي واسع المدى وشامل يوازي الضعف والتآكل الذي يعانيه القطاع الخاص. وسيشكل هذا التدخل الحكومي السياساتي رافعة ضرورية ولازمة لانطلاق القطاع الخاص، لذلك بينت الدراسة ان هذا التدخل يشمل السياسة الاقتصادية بكل أدواتها، وخاصة المالية والنقدية وتلك اللازمة لتحسين بيئة الاعمال بكل جوانبها وأبعادها.

2.6. التوصيات:

تتعد الاطراف ذات العلاقة بتطوير القطاع الخاص، وقد يكون مناسباً توجيه التوصيات لكل جهة*:

توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية:

إن كافة السياسات التي تم استعراضها أعلاه تتعلق بالسلطة وتنفيذها منوط بها، لذلك فإن التوصيات أدناه تتعلق بالإطار العام لدور ومهام السلطة، اللازم حتماً لتفعيل عملها تجاه القطاع الخاص:

- توفير الامن الشامل للحفاظ على أرواح المواطنين وممتلكاتهم. ان توفير الامن الشرط اللازم لنجاح الاستثمار الخاص وتطوره بما يخدم الاهداف الوطنية.

* تم الاستئناس لصياغة التوصيات بعدة مراجع منها: حسونة، 2005، الجمعية المصرية لتنمية الأعمال، 2012، البنك الدولي، 2012

السياسات الحكومية المطلوبة لتطوير القطاع الخاص في قطاع غزة بعد المصالحة

- ضمان احترام حقوق الانسان والحريات العامة وخاصة تلك المرتبة بممارسة النشاط الاقتصادي انتاجاً واستهلاكاً وتوزيعاً.
- التطبيق العادل والحميم لنظام السوق الحر، ومراعاة مصالح مختلف الشرائح، خاصة الفقيرة منها. وتوخي احداث التوازن بين دور القطاع الخاص ومتطلباته ودور الحكومة كراعية وميسرة.
- العمل على زيادة قدرات الجهاز المصرفي في تمويل استثمارات القطاع الخاص، وتطوير الخدمات المالية لتصبح أكثر تلبيبة لاحتياجاته.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بكل مكوناته، وإرساء بيئة حوكمة فاعلة تساعد في تطبيق السياسات الاقتصادية التي تستهدف الوصول لحالة مستدامة من الاستقرار الاقتصادي.
- العمل على تحقيق استقلالية القضاء وتعزيز بنيته التحتية بما يخدم إنفاذ العدل المجتمعي، بما فيه الجوانب الخاصة بقضايا القطاع الخاص.
- زيادة حصة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في الموازنة العامة للسلطة، للمساهمة في إعادة تأهيل هذه القطاعات وزيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤسسة جهود الحكومة لتحسين بيئة الأعمال، بإنشاء لجنة وزارية بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص.

ب. توصيات للدول المانحة:

- زيادة حجم الدعم المقدم للقطاع الخاص ومؤسساته، سواء للتطوير المؤسسي أو البشري أو ذلك المتعلق بالجانب السياساتي والقطاعي للتطوير.
- بناء شبكة أمان للقطاع الخاص لمواجهة المخاطر السياسية التي تؤثر على عمل القطاع الخاص ودوره. يشمل ذلك المساعدة في فتح الأسواق والترويج للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية.
- الاهتمام بدعم القطاعات الإنتاجية لتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني تعويضاً عن حالة التدهور.
- *زيادة مخصصات دعم وتطوير وصيانة البنى التحتية، فهي تلعب دوراً مهماً في دعم وتسهيل عمل القطاع الخاص حيث تساهم في توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمار، وخصوصاً تلك المتعلقة بالطرق والمياه والكهرباء وتفعيل إنشاء المطار والميناء.

ج. توصيات للقطاع الخاص

- تعزيز الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، أي تحمل مؤسسات القطاع الخاص المسؤولية تجاه المجتمع، والبيئة والصحة لما لهذه القضايا من أثر على التنمية البشرية.

- الالتزام بمنظومة القيم وخصوصاً نبذ التجارة غير الشرعية، والتهرب الضريبي، والاستغلال والمغالاة في الأسعار، إن هذا الالتزام يعزز الثقة بين القطاع الخاص والمواطن والحكومة.
- انتاج السلع المطابقة لمقاييس الجودة الفلسطينية، سواء للسوق المحلي، أو التصدير. وكذلك تجنب استيراد البضائع والخدمات غير المطابقة للمواصفات، توخياً لمصلحة الاقتصاد الوطني
- زيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وذات القيمة المضافة العالية، وزيادة الاستثمار في التطوير التكنولوجي للإنتاج والإدارة والتركيز على الابتكارات.
- تطبيق آليات حوكمة الشركات وبالأخص حوكمة الشركات العائلية، والسعي لفصل الملكية عن الإدارة، ووضع خطط لانتقال الادارة من جيل الى آخر، وتعزيز سبل الرقابة الذاتية الداخلية.

المراجع:

- الانكتاد، 2010، تقرير عن المساعدة المقدمة من الانكتاد الى الشعب الفلسطيني، جنيف: الانكتاد، 2010.
- أمان (الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية)، 2016، ورقة عمل حول واقع الإيرادات والنفقات في قطاع غزة، رام الله، فلسطين.
- البنك الدولي، 2012، نحو استدامة اقتصادية لدولة فلسطينية مستقبلية: تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص، مجموعة البنك الدولي، نيسان.
- البنك الدولي، 2017، وثيقة خاصة بمشروع "من أجل تمويل السياسات التنموية الخاصة بمناخ الأعمال وريادة الأعمال في تونس"، البنك الدولي، واشنطن.
- الاوئشا، 2010، بين الجدار والسندان: الاثر الانساني للقيود الاسرائيلية على الوصول الى الاراضي والبحر في قطاع غزة، تقرير خاص مشترك مع برنامج الاغذية العالمي، الموقع الالكتروني لمكتب تنسيق الشؤون الانسانية (الاوئشا) - الاراضي الفلسطينية المحتلة، الامم المتحدة.
- صقر، احمد. (1983). النظرية الاقتصادية الكلية. وكالة المطبوعات. الكويت.
- رضوان، محمد. مبادئ الحسابات القومية. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- كينز، جون م. (1962). النظرية العامة في الاقتصاد. ترجمة نهاد رضا. دار مكتبة الحياة. بيروت.
- الكواز، احمد (2008). بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص، المعهد العربي للتخطيط. سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، الكويت.
- العياري، الشاذلي (1996). القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك. منتدى الفكر العربي. عمان.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016). الحسابات القومية بالاسعار الجارية والثابتة 2015. رام الله. فلسطين.

السياسات الحكومية المطلوبة لتطوير القطاع الخاص في قطاع غزة بعد المصالحة

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016 أ). مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2016. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. تعداد المنشآت 2102، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
- السمهوري، محمد، 2011، الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة: تغيرات الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يناير 2011، رام الله.
- ماس (2017). الفرص الاستثمارية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة (3). ماس، رام الله، فلسطين.
- ماس، 2016. مؤتمر ماس الاقتصادي - 2016 التقرير النهائي، رام الله.
- ماس، 2007، خدمات تطوير الأعمال في الأراضي الفلسطينية: تحليل العرض والطلب، ماس، رام الله، فلسطين.
- عيسى، محمود، حلس، رائد (2015). دور القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة في قطاع غزة. بحث مقدم إلى مؤتمر كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر غزة. قطاع غزة: الواقع وآفاق المستقبل.
- بودخد كريم، بودخد مسعود (2011). رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول ". جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عودة، سيف الدين. (2014)، الآثار والدروس المستفادة من مرحلة الانقسام ومتطلبات نجاح الاقتصاد الفلسطيني، في: الآثار الاقتصادية والوظيفية للمصالحة، تحرير مازن العجلة، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة.
- العجلة، مازن. (2014). الأبعاد الاقتصادية لاتفاق المصالحة: السيناريوهات المتوقعة، ، في: الآثار الاقتصادية والوظيفية للمصالحة، تحرير مازن العجلة، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة.
- العجلة، مازن، 2011، حصار المَخاصَر: تطور سياسة إغلاق معابر قطاع غزة التجارية وتداعياتها، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، سلسلة قراءات استراتيجية، العدد التاسع
- مسلك، 2016، قوائم ماثلة للسوداء، مركز الدفاع عن حرية الحركة "مسلك"، الأراضي المحتلة عام 1948.
- مكتب رئيس الوزراء، 2016، أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، رام الله - فلسطين

حسونه، محمد، 2005. نحو إطلاق قدرات القطاع الخاص الفلسطيني. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة"، ماس. رام الله.
-الجمعية المصرية لتنمية الاعمال، 2016، الديمقراطية الاقتصادية: دور القطاع الخاص. القاهرة
بالتريد، 2009، دراسة قطاع خدمات الاعمال في غزة، بالتريد (مركز التجارة الفلسطيني)، غزة.

- Slahub, Jennifer Erin. (2013). The Private Sector and Development: Key Concepts. Policy Brief, NSI (The Norrth-South Institute. Canada.
<http://www.nsi-ins.ca/>
- White, Simon(2008). A Conceptual Framework to Guide Research on Private Sector Development in Developing Countries. IDRC Working Papers on Globalization, Growth and Poverty, N6. IDRC (International Development Research Centre). Canada.- Lienert, Ian. 2009. Where Does the Public Sector End and the Private Sector Begin? IMF Working Paper. WP/09/122. International Monetary Fund. -United Nation et. al., 2009, System of National Accounting 2008, New York.
- The Portland Trust,(2013). Beyond Aid: A Palestinian Private Sector Initiative for Investment, Growth and Employment, London
- Al multaqa,2002, The Palestinian Private Sector Position, Towards Encountering the Current Crises and Realizing Reforms in the Palestinian Political and Economic Systems, www.multaqa.org
- The Portland Trust,2010, The Private Sector in Gaza , Economic Feature, London
- World Bank,(2012),Towards Economic Sustainability of a Future Palestinian State: Promoting Private Sector-Led Growth. Department of (MNSPR). Middle East and North Africa Region
- Sharia, et al, (2014). Private Sector development Programme: Palestinian Public Private Dialogue . Presented at the Public-Private Dialogue 2014 Workshop (Frankfurt, March 3-6 2014)
- Aaron, et al (2008). Private Sector Development in Jordan: Harnessing technology to Boost Development . The University of Michigan. U.S.A.
- Saif & Ghoneim (2013). The Private Sector in Poster evolution Egypt, Carnegie Middle East Center, Beirut, Lebanon
- Samhour, Mohammed,2017, Three Years After the 2014 Gaza Hostilities Beyond Survival: Challenges to Economic Recovery and Long Term Development, UNDP, May,2017.
- World Bank,2018, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, *March 19* The World Bank, www.worldbank.org.